دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحليل الثقافي للمجتمع نحو سياسة ثقافية جماهيرية
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	يسين، السيد
مؤلفين آخرين:	دياب، أحمد(عارض)
المجلد/العدد:	مج15, ع58
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	أبريل
الصفحات:	200 - 203
رقم MD:	654201
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	عرض وتحليل الكتب، الوعي السياسي، الهوية الثقافية، التحليل الثقافي، الديمقراطية، الأيديولوجيات، الأحزاب السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/654201

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التحليل الثقافي للمجتمع
نحو سياسية ثقافية جماهيرية

المؤلف: السيد يسين

الناشر: دار نهضة مصر للنشر

الطبعة الأولى، نوفمبر ٢٠١٤

عرض: أحمد دياب

في إطار مشروعه الفكري الممتد لأكثر من نصف قرن، وفي سياق نقده العلمي للتحليلات الرائجة بشأن التطورات السياسية والاقتصادية، يقدم الأستاذ السيد يسين تحليله الثقافي المعتاد، ليس باعتباره بديلاً للتفسيرات الأخرى السياسية والاقتصادية، وإنما باعتباره مكملاً لها، فالتحليل الثقافي، يعد من وجهة نظره، بمثابة "البعد الثالث Third Dimension" الغائب في تفسير الأحداث والتطورات، والذي يتميز بالعمق وطول المدى في تفسير التطورات وعلاج المشكلات، مطبقاً منهجية التحليل الثقافي للظواهر الاجتماعية والسياسية.

وهو ينطلق من حقيقة جوهرية ترى أنه ليس هناك خلاف في مصر الآن على أن وضع سياسة ثقافية تواجه التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، يعد مسألة بالغة الأهمية، لما للثقافة من تأثيرات قوية على مجمل مسارات التنمية الوطنية.

وفي البداية، يشير المؤلف إلى أن التحليلات المعاصرة للشئون الإنسانية مؤسسة على هدى التجربة التاريخية الخاصة ببعض البلاد، كما كان الحال حين سيطرت نزعة المركزية الأوروبية على اتجاهات ونظريات العلم الاجتماعي الغربي، بحيث كانت أوروبا هي المقياس والمعيار في الحكم على تقدم المجتمعات ورقي الثقافات، أو على أساس مصالح بعض القوى العظمى كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة في الوقت الراهن.

وهذا الوضع في حد ذاته يشكل تحدياً أمام هؤلاء الباحثين الذين يشعرون بالحاجة إلى منظور أكثر شمولية وقدرة على أن يسع الحياة السياسية المعاصرة. وهذا التحدي يمكن مواجهته بالاعتماد على مفهوم "الثقافة" وما يستدعيه من مفاهيم تنتمي لنفس الفضاء، مثل مفاهيم "التمركز حول الذات"، و"الحضارية أو القومية"، أو مفهوم "الأيديولوجيا"، والذي يثير العلاقة المركبة بين خطابات محددة وأشكال معينة من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية.

ويشير المؤلف إلى أن منهجية التحليل الثقافي لم تتبلور إلا في العقود الأخيرة، نتيجة إسهامات مجموعة من كبار المنظرين في العلم الاجتماعي الغربي، أبرزهم ميشيل فوكو الفرنسي، ويورجين هابرماس الألماني، وبيتر برجر الأمريكي، وماري دوجلاس الإنجليزية الأصل.

غير أن أهمية التحليل الثقافي لم تبرز فقط نتيجة هذه الإبداعات النظرية والمنهجية، ولكنها ظهرت لأن عديداً من المشكلات التي تجابه العالم الآن عجزت المناهج السياسية والاقتصادية السائدة عبر سبر أغوارها، وتفسير تجلياتها المتنوعة. ومن أبرزها حركات الإحياء الديني، ومن أهمها الصحوة الإسلامية التي

تقلق عديداً من الدوائر الغربية، وانبعاث القومية من جديد، وتأثيرها المباشر على تغيير خرائط الدول، والاهتمام العالمي بحقوق الإنسان في إطار ثقافات مختلفة، وكذلك نقد احتكار وسائل الإعلام العالمية، إلى غير ذلك من مشكلات تحتاج إلى منهج تحليل ثقافي شامل.

وليس هناك من شك في أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التي تجتاح العالم في مجال النظم السياسية في عبارة واحدة مبناها: إنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية. والديمقراطية الحديثة التي تبلورت في القرن الثامن عشر، وطبقت جزئياً وفي عدد صغير من الأقطار الغربية، ظهرت وكأنها قد تم اغتيالها في القرن العشرين. فقد ظهرت النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، وهما من المذاهب والممارسات السياسية التي قضت على القيم والممارسات الديمقراطية، كما أن الشيوعية التي قامت في الاتحاد السوفيتي السابق، واستلهمتها نظم شمولية في العديد من دول العالم، أدت أيضاً إلى الإضعاف الشديد للتيار الديمقراطي في العالم.

غير أنه فجأة في حوالي منتصف الثمانينيات الماضية، حدث تحول ملحوظ لصالح الديمقراطية، في مجال الأفكار والممارسات على السواء وفي سياق أشواق وتطلعات الشعوب، وفي رؤى وتنظيرات الباحثين والمفكرين، وسياسات وطموحات القادة السياسيين.

بيد أنه كان من بين القضايا التي كانت موضع تساؤلات مهمة هي قضية إمكانية تصدير الديمقراطية، ذاك أن بعض الباحثين والمفكرين الغربيين ممن ما زالوا يعتقدون – تحت تأثير أفكار المركزية الغربية – أن الديمقراطية الغربية نظرية متكاملة، يمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب والبقاع، لكنهم في هذا الاعتقاد يقعون في خطأ جسيم، فليس هناك نظرية وحيدة للديمقراطية تتسم بالتناسق الداخلي، ويمكن بالتالي نقلها وتطبيقها كما هي في أي سياق اجتماعي، وفي أي مرحلة تاريخية. فالديمقراطية – كما نشأت تاريخياً في المجتمعات الغربية – تأثرت في نشأتها وممارستها تأثراً شديداً بـ"التاريخ الاجتماعي الفريد" لكل دولة، والثقافة السياسية السائدة فيها، ونوعية الطبقات المسيطرة عليها، واتجاهات النخب السياسية الحاكمة لها.

ومن ثم يرى الكاتب أننا نحتاج في العالم الثالث والعالم العربي بالخصوص، ونحن في مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، إلى ضرورة التفكير في النموذج الديمقراطي المناسب لنا، والذي يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة في البلدان العربية.

وفي هذا السياق، فإن استخدام منهجية التحليل الثقافي قد يكشف عن حقائق كانت خافية، بسبب عقم المناهج التقليدية في تحليل الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، في تفسير أزمة الثقافة العربية، التي تعاني أزمات متعددة: أزمة شعرية، أزمة هوية، أزمة عقلانية.

لكن مما يلفت النظر – من وجهة نظر مقارنة – أن هذه الأزمات سائدة وشائعة في المجتمعات الغربية أيضاً، غير أن ذلك لا يعني أن أسباب هذه الأزمات في تلك الدول المتقدمة هي نفسها أسبابها في الدول العربية، ومرد ذلك إلى تباين التاريخ الاجتماعي لكل منطقة ثقافية في العالم، والذي يجعل للظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية أسبابها الخاصة.

وفيما يرى المؤلف أن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي واجهت مصر عشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتي تمثلت أبرز مؤشراتها في التوترات الاجتماعية والعنف والاحتجاجات والعصيان المدني، كانت الدافع الرئيسي لهذه الثورة، فإنه يؤكد أن التطرف الديني يفترض التركيز على التطرف الأيديولوجي المنسوب زوراً وبهتاناً إلى الإسلام، وهذا التركيز يجد مبرره في تحول هذا التطرف في العقود الأخيرة إلى إرهاب عابر للقارات، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وهو يرى أن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة في هذا السياق يدور حول كيفية مواجهة التطرف، وماهية الوسائل والآليات الناجعة في هذه المواجهة؟!.

والإجابة التقليدية على هذا التساؤل تدور في فضاء السياسة والأمن، وهو منهج يراه المؤلف عقيماً، لأنه ليس بالأمن وحده يجابه الإرهاب. فبرغم ضرورته إلا أنه ليس كافياً، وإذا كانت هذه الوسائل فعالة في مواجهة الإرهاب والتطرف في المدى القصير، فإنها غير صالحة، وغير فعالة على المدى الطويل. في المقابل يتبنى المؤلف مقاربة أخرى لمواجهة التطرف، وتتمثل في منهج السياسة الثقافية الذي يقوم على أساس تحليل ثقافي عميق لظواهر التطرف والإرهاب، لأن ظواهر التطرف والإرهاب عادة ما تعبر عن "رؤى للعالم Weltanschauung أو Vision du Monde"، ولها جذور في الثقافة، من خلال تأويلات منحرفة للنصوص الدينية، بالإضافة إلى أنها تعبير بليغ عن التأخر السائد في المجتمعات العربية الإسلامية، نتيجة لارتفاع معدلات الجهل والأمية بين الجماهير العريضة من ناحية، وبسبب انحياز شرائح من النخب المثقفة للتفسيرات الدينية لأسباب شبيهة. هذا فضلاً عن اختراق الجماعات المتطرفة لنظام التعليم بكل مؤسساته، ومزايدة النظم العربية والإسلامية الحاكمة على فكر الجماعات المتطرفة، سعياً لاكتساب الشرعية المفتقدة. وفي سياق التحليل الثقافي لا يجوز تجاهل ظاهرة الإحباط الجماعي للجماهير العريضة نتيجة الفشل الحكومي الذريع في إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، وانتشار الفساد، وغياب المحاسبة، هذا إلى جانب تهافت الخطاب الليبرالي والعلماني وعجزهما عن الوصول إلى الجماهير العريضة.

وفي تقدير المؤلف أنه لابد من إجراء تحليل ثقافي متعمق لظاهرة التطرف والإرهاب، تمهيداً لاقتراح سياسات ثقافية فعالة، قادرة على مواجهة هذه الظواهر على المدى الطويل.

ويرى المؤلف أن ثمة إجماعاً على أن الثورة – أي ثورة – هي ذروة الاحتجاج السياسي الموجه ضد الأنظمة الشمولية والسلطوية التي تمارس الفساد والاستبداد معاً. وتمثل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ذروة الاحتجاج الثوري ضد النظام السلطوي المصري الأسبق الذي قاده الرئيس الأسبق حسني مبارك وأعوانه. لكن ذلك لم يوقف الاحتجاج الثوري الذي لم يتوقف بعد نجاح الثورة في الإطاحة بنظام مبارك، وذلك لأن هذه أول ثورة في التاريخ لم يتح فيها لمن قاموا بها أن يحكموا مباشرة. لكن لماذا لم تتوقف موجات الاحتجاج الثوري بعد الثورة؟، والإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى تأمل حالة الوعي الثوري لدى شباب الثورة، والذي يتمثل أساساً في السعي إلى تحقيق ديمقراطية مصرية غير مسبوقة.

وهذه الديمقراطية – والتي تبدو أشبه بحلم بعيد المنال – تقوم على أساسين: الأول، هو التصميم الشعبي على المشاركة الفعالة؛ أي ممارسة القرار، والثاني، هو الرقابة اليومية الدائمة على تنفيذه؛ أي

ممارسة الديمقراطية المباشرة من خلال مظاهرات واحتجاجات، بحيث تبدو السياسة وأمورها ليست مهمة مجموعة من رجال السياسة المحترفين، سواء كانوا معينين أو منتخبين.

لكن هذه الاحتجاجات أياً كانت شعاراتها ومطالبها قد وصلت إلى منتهاها بعد أن تحولت إلى مظاهرات تجنح إلى التخريب شبه المتعمد للمؤسسات، والعدوان على قيم الثورة الأصيلة.

ويطرح المؤلف سؤالاً مهماً حول ماهية التحديات الأساسية التي تواجهها ثورة ٢٥ يناير في مرحلة الانتقال. يرى المؤلف أن الإجابة التقليدية على هذا السؤال تتمثل في أهمية وضع دستور جديد للبلاد، وإجراء انتخابات نيابية ورئاسية. لكن هذه الخطوات الإجرائية، وإن كانت ضرورة للانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية، لكنها لن تكون فعالة على طريق الديمقراطية ما لم تتغير الثقافة السلطوية السائدة في المجتمع المصري والعربي والإسلامي الذي تسيطر عليه ثلاث ظواهر أساسية، وهي هيمنة النص الديني على العقل الجمعي، وتهافت أداء العقل العربي، وسيادة البنية الاجتماعية القمعية "البطريركية"، أو هيمنة المجتمع الأبوي الذي تمارس فيه سلطة سياسية أو ثقافية بطريقة مطلقة، ويكشف التحليل الثقافي للمجتمع العربي المعاصر أهمية التصدي لهذه الثقافة، إذا أردنا تحولاً ناجحاً من الديكتاتورية إلى الديمقراطية.

ويرى المؤلف أن أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتي انتهت بالإطاحة بحكم الإخوان، وعزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في ٣ يوليو التالي، تثير أسئلة عديدة وبالغة الأهمية من قبيل: هل هو مجرد فشل سياسي لحزب الحرية والعدالة أم هو سقوط تاريخي لجماعة الإخوان المسلمين وأيديولوجيتها السياسية؟.

ويجيب المؤلف قائلاً: إن ظاهرة الفشل السياسي معروفة في ممارسات كل النظم السياسية شمولية كانت أم ليبرالية. ويؤكد المؤلف أن تولى الرئيس الأسبق محمد مرسي الحكم كان إيذاناً ببداية مرحلة الفشل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين. فالقيادي الإخواني الذي رفع في مرحلة ترشحه للرئاسة شعار "مشاركة لا فعالية" قلب المعادلة بعد أن أصبح رئيساً إلى "فعالية لا مشاركة". وقد ترجمت جماعة الإخوان هذا الشعار في الإقصاء الكامل لكل الأحزاب السياسية المعارضة والإنفراد المطلق بالسلطة، والسعي إلى غزو الفضاء السياسي المصري بالكامل، وممارسة "سياسة التمكين" و"الأخونة" لكل مؤسسات الدولة المصرية. كما مارس الرئيس مرسي سياسات استبدادية وقمعية عبرت عن نفسها في إصداره إعلاناً دستورياً ليحصن قراراته وسياساته.

وهكذا كان الخروج الشعبي الكبير في ٣٠ يونيو (نحو ٢٠ مليون نسمة) إعلاناً شديداً بالفشل السياسي المدوي لحكم جماعة الإخوان، ولكن أخطر من ذلك كله هو السقوط التاريخي لمشروع الجماعة، والذي كان يتمثل في هدم الدولة المدنية وإقامة دولة دينية في مصر تكون هي الأساس في المشروع الوهمي الخاص باستعادة الخلافة الإسلامية، بعد أن انحاز جيش مصر العظيم إلى جموع الشعب، لرد جميل الشعب الذي انحاز إلى ثورة الجيش على الحكم الملكي في يوليو ١٩٥٢.